نظام دفع رواتب جيش الخلافة العباسية في العراق(*) 552-656هـ/1157-1258م

أ.م.د. عبد الوهاب خضر الياس
كلية التربية الاساسية /جامعة الموصل

تاريخ تسليم البحث : 2007/11/15 ؛ تاريخ قبول النشر : 2008/1/2

ملخص البحث :

دأبت الخلافة العباسية بعد تحررها من التسلط السلجوقي على انشاء المؤسسة العسكرية العباسية ولاشك ان عملية انشاء المؤسسة العسكرية تتطلب الدعوة الى تجنيد أي التسجيل في ديوان العرض وكانت هذه العملية منوطة باطار اداري وعسكري يسمى بديوان العرض ويسمى متوليه العارض .

اما طريقة دفع رواتب الجند فكانت تجري باسلوبين ، اما اقطاعا عسكريا عوضا عن الراتب المقرر في ديوان العرض ، او نقداً وقد ارتبط ذلك بالوضع المالي للدولة العباسية في الفترة التي نحن بصدد حثها . ولم تكن الرواتب والاقطاعات تورث وهي مرتبطة بالخدمة العسكرية وعندما تنتهي الخدمة العسكرية بسبب الوفاة يفقدون حق استلام الاقطاعات والرواتب واولاد الجند لم يكن لهم حق وراثة اقطاعات او رواتب ابائهم .

وقد عالج البحث قضية تسريح الجيش العباسي زمن الخليفة المستعصم بالله (640-656هـ/1242-1258م) وقد تبين ان التسريح على دفعتين الا انه لم يشمل جميع الجند ، حيث اكتفت الخلافة بقوة عسكرية محدودة العدد يتسلمون استحقاقاتهم المالية من الضرائب المكسية المفروضة على اهل السوق وهذا دليل على افلاس المخزن (خزينة الدولة) قبل سقوط بغداد في سنة (656هـ/1258م)

(*) ان تحديد رقعة العراق في هذه الفترة ، مهم لان خارطته كانت قد تغيرت عدة مرات لاسباب سياسية وعسكرية . وكانت رقعة العراق بعد سنة 591هـ/1194م ، ممتدة من قرية العقر الواقعة بين تكريت والموصل شمالا الى عبادان جنوبا ، ومن القادسية غربا الى حلوان شرقا . القزويني ، زكريا بن محمد بن محمود ، اثار البلاد واخبار العباد ، دار صادر ، بيروت – 1960 ، ص41 . فهد ، بدري محمد ، تاريخ العراق في العصر العباسي الاخير ، مطبعة الارشاد ، بغداد – 1973 ، ص4 ، 7 .

Salaries payment system of Abbasid Caliphate Army in Iraq (A.H. 552-656 / A.D. 1157-1258)

Assist. Lecturer Dr. Abdul Wahab Khdhir AL-Yas
College of Basic Education- University of Mosul

Abstract:

After the Abbasid caliphate was liberated from the Saljuq dominion it began to revive the military institution. The formation of military force demands recruitment which was the responsibility of an administrative and military office called Ardh Divan and the person in charged is called AL-'aridh.

The army's salary payment was done in two ways, either a military Iqta' (property) instead of the salary or in cash. The cash payment was connected with financial situation of the Abbasid state in the period under study. Salaries and Iqta' were not inherited. They were connected with the military service. When the military service ends, because of death, they lose the right of receiving salaries and Iqtas. The sons of the recruited have no right to receive their father's salaries or Iqta'.

The research dealt with the issue of the Abbasid army demobilization in the time of the caliph AL-Musta'sim Billah (640-656 A.H.). The army's release was done in two steps. However, it does not include all the army. The caliphate sufficed with a limited military force receiving their financial payments from the taxes imposed on the market people which is a proof of the state Budget bankrupt before the downfall of Baghdad . (656 A.H./ A.D. 1258).

مـدخـــل:

خضع العراق لفترة تزيد على قرن من الزمن للسلطة السلجوقية . وقد كافح الخلفاء سيطرة السلاجقة , وخاصة المسترشد (512-529هـ/1118-1134م) وابنه الراشد (529-530هـ/1134-1135م) بمساعدة جماهير بغداد , الا ان هذين الخليفتين ذهبا ضحية في سبيل استرجاع هيبة الخلافة , واعادة سلطة الخليفة الى سابق عهدها ,ثم كافح بعدهما المفتي لامر الله (530-555هـ/1135-1160م) . وفي عهده تم التخلص نهائيا من سيطرة السلاجقة في سنة (552هـ/1157م) بعد حصارهم الفاشل لبغداد والذي دام شهرين[1] ويصف احد المؤرخين دور المفتي بقوله "وهو الذي اقام حشمة الدولة العباسية وقطع عنها اطماع السلجوقية وغيرهم من المتغلبين وفي ايامه عادت بغداد والعراق بايدي الخلفاء"[2] ويعقب احد الباحثين على جهود الخلافة للتحرر من التسلط السلجوقي بقوله "لقد كان الخلفاء في كفاحهم من اجل السلطة الدنيوية مع السلاجقة , قادرين على صنع دولة مستقلة صغيرة يتمتعون فيها ليس بالنفوذ والهيمنة الدينية انما بالسيادة الدنيوية"[3].

دأبت الخلافة العباسية بعد تحررها من التسلط السلجوقي على انشاء المؤسسة العسكرية العباسية , وذلك لتأمين الاستقرار في الداخل , ولمجابهة التحديات الخارجية ولا شك ان عملية انشاء القوة العسكرية تتطلب الدعوة الى التجنيد , أي تسجيل الراغبين في الجندية في ديوان العرض ، حيث تبدأ عندما يأمر الخليفة بذلك , ويقرر معها الاموال اللازمة للاعداد المطلوب تجنيدها ، فيروى انه عندما فتح السلطان جلال الدين دقوقا في سنة (622هـ/1225م) وعزم على مهاجمة بغداد , وقلق الخليفة الناصر لدين الله من ذلك , "وفرض للعساكر الف الف دينار وتهيأ للحصار وحصن بغداد " [4]ويروي انه في سنة (625هـ/1227م) قدم رسول الخليفة المستنصر بالله بمال الى الملك الكامل ليستخدم به عسكرا للخليفة , لما بلغه توجه التتر الى بغداد وكان جملة ما حضر من المال مائة الف دينار مصرية[5] . ويذكر انه في سنة (656هـ/1258م) اثناء حصار المغول بغداد "تقدم الخليفة (المستعصم) بإقامة جماعة من الرماة على السور (سور بغداد) واطلاق مال كثير لهم , فخرج جماعة من الاعيان وأعوان الديوان والمال معهم وشرعوا في الاثبات "[6]

وكانت عملية تجنيد الجند وتسجيلهم منوطه باطار اداري وعسكري يسمى بديوان العرض [7] ويسمى متوليه (بالعارض)[8] الذي كان يتحقق من صلاحية الجندي للخدمة العسكرية وكفاءته القتالية فضلا عن مهمات اخرى , فيذكر ابن الكازروني ان من مهمات عارض الجيش العباسي عرض الجند في الديوان "لتخير صالحهم واعتبار (فحص) الاسلحة والدواب واصطفاء الاكفاء الشباب "[9] .

وكان الراغب في الجندية بعد ان يجتاز امتحان اللياقة الصحية والبدنية يثبت اسمه في قيود الجند ثم يحدد له الراتب الذي يتوجب على الدولة ان تدفعه له بانتظام وعلى قدر حاجته من النفقة[10] وهذا الراتب الذي يحدد للمجند حديثا يطلق عليه في الديوان لفظة "الفرض" وبهذا الصدد يحدد اللخمي معناه فيقول "فرضت له : قطعت له رزقا ورسمته له في الديوان "[11] وهذا الراتب (الرزق) او الفرض ينبغي ان يكون له موعد محدد لاستلامه فيقول ابن الحيان (ت بعد 416هـ/1025م) "وفرضت له ...فرضا اذا أثبت له شيئا مقدرا فيأخذه لميقات معلوم"[12] ومما يؤكد ان الفرض يراد به الراتب مما يرويه الايوبي من ان الخليفة الناصر لدين الله "اشترى اياس الرومي . وفرض له في كل سنة مائتين وخمسين دينارا . وجعل في جملة المماليك الخواص[13] " . وبعد ان يحدد للجندي راتبه يدون اسمه ونسبه ومقدار جاريه وحليته في سجلات الديوان[14] ، ثم يلحق المجند حديثا بعريف ، او نقيب مهمته القيام بامور الجند وجمعهم في وقت العطاء وفي وقت النفير[15]

اما طريقة دفع رواتب الجند فكانت تجري باسلوبين ، اما اقطاعا عسكريا , او نقدا:

أولا. الإقطاع العسكري

اشارت عدد من المصادر الى ان الخلافة بعد تحررها من التسلط السلجوقي في سنة 552هـ/1157م وسيطرتها على العراق[16] قامت بحل الاقطاعات العائدة الى الامراء المتعلقين بالسلطان السلجوقي مسعود[17] وكان هؤلاء الامراء ايام هذا السلطان قد سيطروا على مغلات البلاد[18] ثم اعادت الخلافة توزيعها على جيش الخلافة الذي امر بتكوينه الخليفة المقتفي بالله[19] .

ولكن تحولا قد طرا على الاقطاع العسكري زمن الخليفة المستنجد بالله (555-566هـ/1160-1170م) اذ يشير احد المصادر الى قيامه بحل المقاطعات واعادتها الى الخراج[20] ووفقا لراي احد الباحثين فان المستنجد بالله بعمله هذا يكون قد اعاد العمل بنظام ملكية الامة للاراضي الخراجية وهذا يعني الغاء اقطاعها[21] .

بيد ان هذا الامر الاجراء المار الذكور ابطلة الخليفة ، المستضيء بالله (566-575هـ/1170-1181م) ، يقول ابن الفرات انه في سنة (566هـ/566م) قام هذا الخليفة بعد تقلده السلطة مباشرة باسقاط الخراج المحدث على املاك الرعية وأمر ان يجروا على المقاطعات القديمة في ايام الخلفاء المقطعين . " وفعلاً " رد الاقطاعات الواسطية الى حالها (القديم) وابطل ماجدد عليهم "[22]

ووفقاً للاشارات التي يوردها ابن الساعي عن تخصيص الخليفة الناصر لدين الله (575-622هـ/1179-1225م) اقطاعات للقادة العسكريين[23] ، فان أشتور يرى انه لم يتم

الغاء تخصيص الاقطاعات كرواتب للعسكريين فكان للاتراك اقطاعاتهم كالسابق . ولكن يبدو ان ضمان الضرائب شغل دوراً اكبر من الدور الذي شغله في عهد السلاجقة . او بمعنى اخر سيطرة الخزانة على اراض اكثر[24]

ويوجد لدينا رواية تشير بصراحة الى ان الاقطاعات كان تعطى عوضاً عن المعيشة (الراتب) ففي سنة (643هـ/1245م) خلع على الامير فتح الدين الحسن بن الكردي في دار الوزير وزيد في معيشته الفا دينار ، فصار له في كل سنة اربعة عشر الف دينار[25] " وسلم اليه اقطاع بهذه المعيشة "[26] .

ووفقاً لاشارات اخرى فان هذه الاقطاعات كانت تتراوح بين اقطاعات قرى واقطاعات مدن بكاملها [27] وهذا ليس بالجديد ، وانما كان استمراراً لما كان يجري في العراق قبل صحوة الخلافة العباسية ، فقد كان سيف الدولة صدقة بن منصور احد امراء الامارة المزيدية في الحلة (478-501 هـ/1085-1107م) " ممن يقطع الجند الرساتيق والامصار "[28] وكانت اقطاعات سيف الدولة لامرائه نوعا من التولية الادارية [29] وكذلك كان الحال مع اكثر الاقطاعات التي كان يخصصها الخلفاء لامراء الجيش[30] وهذا ينسجم مع احد انماط الاقطاع الذي مارسه السلاجقة في فترة حكمهم وهو الاقطاع الاداري [31] وكان المقطع مسؤولا عن تطبيق الاحكام وجباية الاموال وارسالها الى المخزن في بغداد بعد اخذ نصيبه[32] ويظهر ذلك من روايات عديدة ، فيذكر ابن الفوطي عن الامير فلك الدين ابو القوارس بن عبد الله يعرف بالطويل التركي مقطع قوسان وكان من اعيان الامراء " ولي قوسان ونواحيها وكان حاكما جميل السيرة "[33] ويقول عن فلك الدين ابي المنصور آقنقر بن عبد الله التركي الناصري بانه " ولي تكريت ودقوقا وبين النهرين "[34] ويروى ان الامير باتكين الناصري كان قد امر واقطع البصرة الى ايام الناصر لدين الله [35] وتذكر رواية اخرى انه في سنة (639هـ/1241م) اقطع الخليفة المستنصر بالله الامير ركن الدين ابا شجاع احمد بن قرطايا واسط والبطائح [36] ويروى ان الامير قيران الناصري الذي توفي في سنة(646هـ/1248م) كان مقطع الكوفة [37]

ولعل هؤلاء المقطعين كانوا ملتزمين باعالة من معهم من الجند أي بصرف رواتبهم من اقطاعاتهم الكبيرة[38] ويشعر بذلك الرواية التي تفيد بانه في سنة 578هـ/1182م تقدم الخليفة الناصر لدين الله باحضار طغرل الخاص الى الديوان العزيز حيث منح خلعة " واقطع البصرة ، وجعل في خدمته خمسمائة مملوك "[39]

وربما كانت الدولة تتعمد في بعثرة اقطاعات الامراء كما حصل مع الامير فلك الدين ابي المظفر سنقر بن عبد الله الناصري المعروف بالطويل (ت596هـ/1199م) عندما اقطعه الخليفة الناصر لدين الله ثلاث مناطق هي دقوقا وتكريت وبين النهرين[40] في احدى كور الجانب الشرقي لريف بغداد[41] ويبدوا ان الهدف الحقيقي لهذه العملية هو وضع قيام علاقة وثيقة بين

الاقطاع والشخص الذي خصص له وقد كانت هذه في الحقيقية الفكرة الاساسية للاقطاع السلجوقي[42]

ولما كانت هذه الاقطاعات تعطى لبعض امراء الجيش عوضا عن رواتبهم ، فانه من الطبيعي ان تخضع للتقييم وهو ما يسمى انذاك (بالعبرة) وان كانت المصادر تورد لها ذكر زمن السلاجقة[43] الا ان المصادر المتاحة لا تشير اليها ضمن الفترة موضوعة البحث ، ومع ذلك فان كاهن يرى بان العبرة موجودة في كل مكان من دار الاسلام[44] ويبدو ان عبرة الاقطاع أي معدل انتاجه كانت تستخرج من معدل انتاج الارض لاربع سنين " سنتين لغاية رخائها وسنتين لغاية جدبها ويعتمد اسعار ما بيع فيها من الغلات وغيرها " [45] .

ولا يشترط تطابق عبرة الاقطاع مع مقدار الراتب عند منح الاقطاع ، حيث تجد الدولة صعوبة في تخصيص اقطاع عبرته معادلة للراتب فتضطر الدولة حينئذ الى توزيع اقطاعات عبرتها أي واردها اعلى من الراتب المقرر وفي هذه الحالة تشترط الدولة على المقطع تسلم حصته المقرر من الاقطاع اما المتبقي من الوارد والذي يسمى " فاضل الاقطاع " فيجب اعادته الى المخزن " [46] ، يروى ان والي الاحواز مجاهد الدين ابا سعيد ياقوت الحموي الناصري امير الحج اقطع الاحواز وفرض له من حاصل " الخواص الخوزستانية وذلك ببدء السنة التالية ، هي سنة (604هـ/1207م) في كل سنة عشرون الف دينار[47] وهذا يعني ان المقطع بعد تسلم حصته المقررة والمفروضة له عليه ان يعيد الباقي (فضل الاقطاع) الى المخزن في بغداد .

وبسبب اعتماد العسكريين على اقطاعاتهم كوسيلة مهمة في العيش ، فقد يضطر البعض الى الذهاب الى اقطاعه لجباية حصته من العوائد المالية للاقطاع ، يروي ان الامير احمد بن قرطايا بن عبد لله " انحدر في جمادى الاخرة سنة (639هـ/1247م) الى اقطاعه الذي اقطعه اياه الخليفة المستنصر بالله " من اعمال واسط لاستيفاء انفاعها وقبض المغل الذي يحصل له من الخراج "[48] ويلاحظ انه لكون العسكريين يعتمدون في معيشتهم على الاقطاع الذي تخصصه الدولة لهم مكافأة على الخدمة العسكرية في الجيش تبدأ مصالحهم الزراعية في الرجحان على مصالحهم العسكرية خاصة في فترة الحصاد[49] .

وكان القادة يستفيدون من وارد الارض الممنوحة لهم طالما يؤدون الخدمة العسكرية وعندما تنتهي خدماتهم العسكرية بسبب وفاتهم يفقدون هذا الحق وتنحل اقطاعاتهم وتؤول الى الديوان واولاد المقطع المتوفي لم يكن لهم الحق بوراثة الاقطاع ، بل حقهم ينحصر بوراثة ما استحقه قبل وفاته ، واذا لم يكن له ورثة تؤول تلك الحصة الى المخزن وتوفر ويظهر ذلك من رواية تفيد بيان شرف الدين علي بن الامير جمال الدين قشتمر " كان قد امر واضيف اليه عدة من المماليك ورفع وراءه سيفان " وبعد وفاته في سنة 635هـ توفر اقطاعه "[50] ويعرف ابن مماتي التوفير بانه " عبارة في الديوان عن ما يتوفر عن ساقط بالوفاة بعدما اطلق من مستحقه

الى حين وفاته لورثته ، وان لم يكن له وارث سمي جميع ذلك متوفراً "[51] وهذا يعني ان هذا الامير المتوفي ، كان له اقطاعاً عسكرياً خصص له عوضا عن راتبه ، ولما كان له وريث وهو ابنه المدعو فخر الدين مغدي[52] فهذا يعني على وفق مفهوم التوفير المذكور انفا ان ابنه او ورثته قد تسلموا استحقاقه من وارد اقطاعه الى حين وفاته واسقاط اسمه من ديوان الجيش . ولكن هذا لا يجوز شرعا لان هذا الامير ووالده وغيره من الامراء والجند هم في حقيقة الامر من المماليك أي من العبيد الذين دأب الخلفاء على امتلاكهم بالشراء[53] ولكن دون تحريرهم من العبودية وبالنسبة للشريعة الاسلامية تعود املاك العبد الى سيده عند وفاته[54] وحتى في حالة زواجه من امرأة حرة فانه لا يحق له وراثتها ، فاذا كان له عقب منها فانهم في هذه الحالة يحق لهم وراثة امهم ، ثم في حالة وفاة الورثة فانه لا يحق لابيهم العبد وراثتهم عند ذلك تؤول ممتلكاتهم الى سيده الاصلي ، ويتوقف ذلك على قرار الخليفة وبهذا الصدد بقول ابن العديم في ترجمة مكبرس ،ابو الفضائل الملقب نجم الدين التركي مولى امير المؤمنين الناصر لدين الله " انه كان على الرق ، ولم يعتقه مواليه وكذا عادة الخلفاء ببغداد وانه تزوج بأمرأة حرة لها ثروة ، وولد له منها بنت وماتت المرأة وورثت ابنته مالا وافراً ، وماتت البنت فجمع جميع ما كان لابنته وسيره للامام المستنصر وقال : انا عبد ، ولا ارث من ابنتي شيئا وهي حرة فرده عليه ، واذن له في التصرف منه على حسب اختياره الى ان توفي "[55] في سنة (652هـ/1254م) وعليه فان المملوك فخر الدين مغدي لا يحق له وراثة ابيه المدعو شرف الدين علي بن الامير جمال الدين قشتمر ، ولكن لا يمكن للدولة ان تترك ابن المغدي دون مورد عيش ، لذلك كان الاجراء الذي تتخذه الدولة في هذه الحالة هو منح ابن المتوفى رتبة شرفية ، وفعلا استدعي فخر الدين مغدي " وجعل اميرا على عدة خمسين فارسا ، وعمره يومئذ خمس سنين[56] .

وكانت الاقطاعات المخصصة للقادة والولاة تدار ضمن اطار اداري وعسكري يعرف بديوان المقاطعات[57] او ديوان الاقطاع[58] وربما كان هذا الديوان يشترك مع ديوان العرض او الجيش في الادارة المتعلقة بالاقطاع مثلما كان معمولا به في مصر زمن الفاطميين والايوبيين اذ يحتفظ ديوان الجيش بسجلات تحوي فئات الجند ورواتبهم ويتولى ديوان الاقطاع منح الاقطاعات على وفق هذه السجلات بعد تحديد عبرها أي معدل واردها السنوي ، اما منشور الاقطاع فيشترك الديوانان في اصداره واقراره[59] .

ثانيا. نظام دفع الرواتب نقداً

يبدو ان طريقة دفع الرواتب نقداً كانت الاكثر شيوعا ضمن الفترة موضوعة البحث خاصة في العاصمة بغداد كما كان في ايام التسلط البويهي على الخلافة العباسية لانه لم يكن في العاصمة ارض للزراعة وانما كان هناك الكثير منها في الجوار كما كان هنالك اكثر منها في انحاء اخرى من العراق ، وفي بغداد النقد متوفر اكثر مما في الاقاليم [60] وكان يطلق على الرواتب التي تدفع نقداً لفظ (المعيشة)[61] او (الرزق)[62] او (الجامكية) [63] والتسمية الاولى هي الاكثر ورودا في المصادر التاريخية .

وطبقا لما جاء في احد المصادر التاريخية فان استخدام طريقة دفع رواتب الجند نقدا وربما في بغداد فقط كما مر سابقا ، حصل زمن الخليفة الناصر لدين الله (575-620هـ/1179-1223م) اذ يذكر ابن أبي عذيبة في كتابه " انسان العيون في مشاهير سادس القرون " ان هذا الخليفة هو اول من فرض الجامكية والراتب ، والاقامة[64] بمعنى ان الرواتب صارت تتكون من جزئين نقدي (الجامكية) وعيني الراتب وهو المواد العينية من خبز وادم وغير ذلك[65] .

ويلاحظ ان الجيش العباسي في هذه الفترة كان يتألف من المماليك وهم عموده الفقري وكانوا ينسبون الى الخلفاء[66] وهؤلاء بدورهم ينقسمون الى فئتين الاولى الامراء والثانية الاجناد أما الامراء فكانوا يتفاوتون برتبتهم وعدتهم حسب ما يراه الخليفة اذ يقول القلقشندي " وهم في العدة بحسب ما يؤثره السلطان من الكثرة والقلة "[67] فكان هناك امير خمسمائة أي يكون في خدمته (500) فارس[68] ثم امير مئة أي تحت قيادته (100) فارس[69] ثم امير خمسين أي يعمل تحت امرته (50) فارسا[70] .

ولابد ان يكون لكل رتبة علامة او رمزا تميزها من سواها فاصحاب الرتب العالية وهم الزعماء الكبار يتميزون عن غيرهم بزيهم العسكري الاسود[71] ويتالف طاقمه من قباء اطلس نفطي (اسود) وشربوش كبير [72] ومشد (للحرام) [73] وفرس بعدة كاملة[74] ونظرا لاهميته هذه الاجزاء في ملبسهم فقد اطلق عليهم كطبقة قائمة بذاتها اسم ارباب العمائم والمشاد والكوسات والاعلام[75] ويلي هؤلاء في المنزلة ارباب الدرباشات (رماح صغيرة) والحراب والغواشي المرفوعة[76] ومعيشة ارباب الدرباشات (4.000) درهم[77] ولا يذكر ابن الفوطي عدة صاحب هذه المعيشة [78] . اما عامة الجند نذيهم العسكري يقتصر على القباء والشربوش[79] وعمامة سوداء[80].

ولما كان الامراء يتفاوتون برتبهم وزيهم العسكري ، فلابد ان يتفاوتوا برواتبهم ايضا ويمكن تكوين صورة عن رواتب الامراء من خلال انفراد بعض المصادر باعطاء معلومات عن

عدة الامير وراتبه ويمكن القول انه من كان راتبه (5.000) او (6.000) دينار[81] تكون عدته (500) فارس[82] .

اما الامراء الصغار فمن كان راتبه (1.000) دينار في السنة[83] تكون عدته (50) فارسا[84] ولا تشير المصادر المتاحة الى مقدار الراتب الذي يستلمه الامير الذي في خدمته (100) فارس[85] ولكن استنادا الى كون راتب من كان عدته (50) فارسا (1.000) دينار في السنة يمكن القول ان راتبه كان ضعف راتب قائد الخمسين أي (2.000) دينار في السنة وربما تزيد مرتبة امير مئة الى امرة (150(فارس وان يصاحبها زيادة في الراتب[86] او قد يزيد الراتب دون ان يصاحبه زيادة في العدة[87] .

اما فيما يخص ترقية الجند الامراء من رتبة الى رتبة اعلى او من راتب الى راتب اعلى فانه باستثناء المبدأ العام وهو ان يكون المترقي من مماليك الخلفاء لانه منهم تؤمر الامراء رتبة بعد رتبة وهم في العدة بحسب ما يؤثر السلطان من الكثرة والقلة[88] فانه يلاحظ ان نظام الترقية لم يخضع لقاعدة ، معينة بل هناك طرق عديدة للترقية :

1- قد تحصل الترقية لمناسبة تولي خليفة جديد للخلافة ، يروى ان المستضيء بامر الله لما استخلف في سنة 566هـ/1170م " امر سبعة عشر مملوكا[89] .

2- قد تكون الترقية بناء على حسن الاخلاق والخدمة والمثابرة على التدريب ، كما في ترقية محمد بن عبد الله الطبري بن عبد الله الظاهري حيث امر وقدم على مئة وخمسين فارسا وعمره اثنتا عشر سنة ثم تدرج في الترقية الى ان بلغت معيشته (8.000) دينار في السنة[90] وترقية اقبال الشرابي لشجاعته وحسن تدبيره حيث امر وقدم على مئة وخمسين فارسا وعمره اثنتا عشر سنة ثم تدرج في الترقية الى ان بلغت معيشته (8.000) دينار في السنة[91] فقد جعله الخليفة المستنصر بالله شرابيا ابتداء ثم جعله سرخيل العسكر " المسؤول عن علف الدواب " وظهر من حسن تدبيره اثناء تصديه للمغول سنة 635هـ مما اوجب زيادة الانعام عليه[92] .

3- قد تكون الترقية لقربه ، واختصاصه به كما هو الحال مع الامير علاء الدين الطيبرسي الظاهري حيث الحقه الخليفة المستنصر بالله باكابر الزعماء وارباب العمائم والمشاد[93] او لفضله واخلاصه للخليفة كما هو الحال مع طغرل الخاص الذي مهد الطريق امام الناصر لدين الله في الوصول الى منصب الخلافة[94] او لمهارته في صيد الوحوش واعجاب الخليفة به[95]

4- قد تكون الترقية لمكانة ابيه وجاهه ففي سنة (645هـ/1247م) استدعي الامير غازي بن مجاهد ايبك الدويدار الصغير الى دار الوزارة حيث خلع عليه وخوطب بالامارة لمكانة والده وجده بدر الدين لؤلؤ صاحب الموصل[96] وفي سنة (650هـ/1252م) وللسبب نفسه

استدعي الجلال كشلوخان بن الامير مجاهد الدين ايبك الدويدار الصغير فخلع عليه وشرف بالامارة[97] وفي السنة نفسها استدعي ولد الامير علاء الدين الطبرسي الظاهري المعروف بالدويدار الكبير الى دار الوزير وهما الركن عبد الله والشرف اسحاق وخلع عليهما خلعة الامارة والحقا بالزعماء وامطيا فرسين وعدتين كاملتين ورفع وراءهما اسلحة[98]

5- ومن دوافع الترقية ان تكون تقليدا متعارفا عليه ، وهو وراثة الابن الاكبر رتبة ابيه ، من ذلك حالة وفاة احد الامراء وعلى الاخص الكبار منهم فيرث رتبته ابنه الاكبر او يؤمر عوضا عن ابيه المتوفي ، ففي سنة (597هـ/1200م) توفي الامير اقسنقر صهر باتكين عن عدة اولاد ذكور واناث اكبرهم الامير يوسف فجعل امير عوضه[99]

6- وقد يرقون اولاد الامراء تكريما لابائهم المتوفين واعترافا بخدماتهم فقد منح علاء الدين ابي بكر رتبة امير وجعلت معيشته (1.000) دينار في السنة بعد وفاة والده شمس الدين قيران بن عبد الله البغدادي وذلك في سنة (645هـ/1247م) [100] وقد يرقى الامير الى رتبة اعلى بمناسبة وفاة ابيه وتصاحب الترقية هذه زيادة في الراتب فمثلا خلع على فخر الدين ابو المظفر بهلوان في سنة (642هـ/1244م) " والحق بالزعماء وقرر لهم في كل سنة (1.000) دينار في السنة " ، ولما توفي والده الامير محمد سنقر الناصري البغدادي في سنة (644هـ/1246م) خلع على الامير المذكور وهو فخر الدين ابي المظفر " وزيدا في معيشته (2.000) دينار فكمل (3.000) دينار في كل سنة "[101]

7- وربما اعطيت الامرة تشريفا لبعض الصغار من ابناء الامراء كما حدث مع الجلال كشلوخان بن الامير مجاهد الدين ايبك الدويدار الصغير حيث استدعي في سنة (650هـ/1252م) الى دار الوزير بن العلقمي " وشرفه بالامارة وخلع عليه " وكان عمره يومئذ تسع سنين[102] وكما حدث ايضا مع فلك الدين ابو الفوارس محمد بن علاء الدين الطبرسي بن عبدالله الظاهري البغدادي حيث منح رتبة امير في سنة (637هـ/1239م) وقدم على مئة وخمسين فارسا وعمره اثنتا عشر سنة[103] ومنح علاء الدين ابو زمر نصر محمد رتبة امير والحق بالزعماء بمناسبة وفاة والده الامير نصرة الدين ايبك بن عبدالله الارنيائي في سنة (626 هـ/1228م) [104] .

8- وكان يراعي كبر السن في الترقية الى رتبة مقدم الجيوش . فعلى اثر وفاة مقدم الجيوش جمال الدين قشتمر في سنة (637هـ/1239م) [105] عرض على الامير حسام الدين ابي فراس محمد بن ابي فراس وكان زعيما " ان يكون عوض بن قشتمر في التقدم على العساكر لعلو سنة فلم يجب على ذلك " [106] .

9- وقد يبذل المال من احل الحصول على رتبة الامارة ففي سنة (652هـ/1254م) رغب الاميران سيف الدين عبد الله وعلاء الدين علي والدا الامير قيران الظاهري في ان يكونا من

ارباب الدرباشات والغواشي وان يجعل معيشة كل منهما (4.000) دينار في السنة وقد بذلا من اجل ذلك (20.000) دينار فاجيب الى طلبهما[107] . ويبدوا ان بذل المال للحصول على وظيفة كانت شائعة انذاك[108] .

يتضح من معظم وقائع الترقية في النقاط المذكورة آنفا ، ان الرواتب لم تكن تورث وحالها كحال الاقطاعات العسكرية ، وهي مرتبطة بالخدمة العسكرية ، وعندما تنتهي الخدمة العسكرية بسبب الوفاة يفقدون حق استلام الرواتب واولاد الجند لم يكن لهم حق وراثة رواتب ابائهم بل يعوضون بمنحهم رتب عسكرية رعاية وتكريما لهم .

10-وقد يعاقب الامير ويجرد من رتبته العسكرية ويعود جنديا بسيطا عقابا على سوء سلوكه الاخلاقي والاجتماعي فالامير المستنجدي احد الامراء في زمن الخليفة الناصر لدين الله " صرف اوقاته في الشرب حيث لم يبق له شيء من البرك (متاع البيت) وركبته الديون فصرف عن الامارة ، وجعل اسوة بالمماليك فكان على ذلك الى ان توفي " سنة (596هـ/1199م) [109] وقد يتعرض الامير الى اقسى انواع العقوبات مثل عقوبة العتق والطرد من الجيش فضلا عن السجن فمثلا الامير معين الدين قي ابه بن عبدالله التركي الناصري كان مقطع داقوقا تعرض الى هذا النوع من العقوبات لانه لم يمتثل بالاوامر التي صدرت اليه فسلم كتاب عتقه واودع السجن[110] .

اما رواتب عامة الجند فان المعلومات التي توردها المصادر نادرة ، بل تكاد تكون معدومة اساسا ، وعلى وفق ما جاء في احدى الروايات التاريخية ، فانه يمكن القول بان مقادير المكافآت التي وزعت على الجند بمناسبة افتتاحهم اربل في سنة (630هـ/1232م) وضمها الى حظيرة الخلافة العباسية ، هي نفسها رواتب الامراء والمماليك ، اذ منحت المكافات على قدر رتبة الجندي أي ما يعادل راتبه المقرر له في الديوان ، فقد اعطى نصير الدين نائب الوزارة القادة الكبار " كل واحد فرسا بمركب وعدة كاملة وخمسة الالف دينار ، وانعم على من دونهم على قدر رتبته من الالفين الى الخمسمائة . ثم خلع على جميع المماليك الناصرية والظاهرية والمستنصرية ، واعطوا كل واحد خمسين دينارا ثم انعم على جميع الجند ومماليك الامراء والعرب من ثلاثين الى خمسة عشر " دينارا "[111] . ومما يثبت صحة استنتاجنا هذا ما تورده الرواية هذه من ان الامراء الكبار استلموا مكافأة قدرها (5.000) دينار وهو نفس الراتب الذي خصص لهم كما مر ذكره سابقا . اما المكافات التي منحت للجند والتي تتراوح ما بين 2.000 الى 500 دينار ، فقد ذكرنا سابقا ان الامير الذي عدته (50) فارسا كان يتسلم راتبا قدره (1.000) دينارا في السنة وان من كانت عدته (100) فارس فينبغي ان يتسلم راتبا قدره (2.000) دينار في السنة . اما المكافأة التي قدرها (500) دينار حسبما جاء في تلك الرواية فيرد ذكرها على انها راتب كان يتسلمه بعض المماليك ففي رواية ان احد المماليك ساعد الخليفة الناصر لدين الله في

قتل احد الامراء ال تنبة الشطرنجي مقطع واسط فامر الخليفة باحضار هذا المملوك " فاعطى (500) دينار وخلع عليه ورسم ان تكون هذه جارية عليه مستمرة في كل سنة يأخذها من الديوان "[112] .

ويفهم من الرواية المذكورة انفا ، ان رواتب عامة الجند كانت متباينة بتباين منزلتهم فرواتب مماليك الخلفاء اعلى من رواتب مماليك الامراء والعرب لانهم اكثر قربا الى الخلفاء فلابد ان يكونوا اوفرهم راتبا[113] اذ منح كل مملوك من مماليك الخلفاء مبلغا قدره (50) دينارا بينما منح مماليك الامراء والجند العرب من (30) الى (15) دينارا . ولعل هذه المقادير كانت تعادل فعلا الرواتب التي يتسلمها عامة جند الخلافة .

وفضلا عن المكافآت التي كانت تصرف للجند بالمناسبات الكبرى ، فان زيادات اخرى كانت تصيبهم . وكانت هذه الزيادات او العلاوات تعطى في مناسبات خاصة ، فمثلا عند مجيء خليفة جديد يحتاج الى مناصرة الجند ، فيذكر ان الظاهر بأمر الله بعد ان بويع بالخلافة في سنة (622 هـ/1225م) " زاد المماليك في معايشهم ، وقدر لكل منهم في السنة مئة دينار "[114] ويفهم من هذه الرواية ان هذا الخليفة اوجد قاعدة جديدة في زيادة رواتب الجند ، وهي صرف علاوة سنوية قدرها (100) دينار تصرف كل سنة جديدة علاوة على رواتبهم . وتعد هذه الزيادة في المعايير المالية انذاك كبيرة ، لذلك لا يصح قبولها . ثم ان محقق الكتاب مصطفى جواد يعترف بوجود صعوبة في قراءة هذا الرقم في مخطوطة الكتاب لعدم وضوحه . ويبدو ان الرقم (10) دنانير اقرب الى الصحة لانه درجت العادة منذ ايام الامويين على منح جندهم زيادة (10) دنانير فضلا عن رواتبهم لمناسبة استلام الخليفة الجديد الحكم[115] ويذكر ان الناصر لدين الله بعد تسلمه منصب الخلافة سنة (575هـ/1179م) ، امر بمضاعفة ارزاق المماليك وغيرهم من الجند[116] . وعندما تسلم المستعصم بالله الخلافة سنة (640 هـ/1242م) طالب المماليك بزيادة رواتبهم فرفض اقبال الشرابي طلبهم معللا ذلك بضرورة ارتباط زيادة راتب الجندي بخدمة يستحق بها تلك الزيادة[117] .

كانت العملة النقدية المستعملة في دفع رواتب الجند في العراق هي الدينار . وبسبب غياب الدراهم لجأ الناس الى استخدام قراصنة الذهب[118] والتي تطلق في العراق على القطع الصغيرة من الدينار التي تقطع بالمقاريض والتي يتعامل بها في التجارة[119] ولكن نظرا لتزايد الفضة لدى دور السكة في العراق . فقد تمكن الخليفة المستنصر بالله في سنة (632هـ/1234م) بضرب الدراهم الفضية ليتعامل بها بدلا من قراصنة الذهب ، وسعرت كل عشرة دراهم بدينار ذهبي[120] . ويبدو ان سعر صرف الدراهم استقر بشكل رسمي في خلافة المستعصم بالله (640-656هـ/1242-1258م) على اساس اثني عشر درهما بدينار ذهبي يتضح ذلك من قول صفي الدين المغني بيانه كان له في خلافة المستعصم بالله " مرتب في الديوان كل سنة خمسة

الاف دينار يكون عنها دراهم مبلغ ستين الف درهم[121] أي ان سعر صرف الدينار الواحد = 12 درهماً وربما يعود ذلك الى تناقص الفضة زمن الخليفة المذكور .

وكانت تصرف لمنتسبي الجيش العباسي مخصصات طعام يطلق عليها (راتب او اقامة)[122] ولما كان من الضروري ان يستبدل الجيش ملابسه عند ابتداء كل من فصلي الشتاء والصيف لذلك فان الدولة كانت تتحمل مسؤولية توزيع الملابس على الجند . يظهر ذلك كله من قول نائب الوزير بن البخاري لخشترين احد امراء صلاح الدين الايوبي الذي لجأ الى بغداد ملتمسا من الخليفة الناصر لدين الله ان يقطعه اقطاعا كبيرا له ولجنده فاجابه الوزير " هذا القدر كبير ها هنا مماليك الخليفة ارزاقهم مقررة بقدر حاجتهم حتى اننا نعطيهم من المخزن الخبز واللحم وثياب الصيف والشتاء بقدر ما يحتاجون اليه من النفقة"[123] . ولا توضح المصادر مقدار الجرايات (مخصصات الطعام) التي توزعها الدولة على الجند الا ان البوزجاني يشير الى ان مقاديرها كانت مختلفة حيث يتبع مبدأ التفاضل في توزيعها فالذي مرتبته عالية في الجيش يتسلم حصة اعلى من الرتبة الادنى فالادنى[124]وكان الخلفاء يوزعون الحلوى والاطعمة على المماليك والامراء بمناسبة زياراتهم المشاهد المقدسة[125] كما كانت الدولة تصرف للجند نوعاً اخر من الجراية وهي علوفة الدواب من التبن والشعير والقت والقصيل[126] ولا تشير المصادر الى مقاديرها . ويبدو ان معظمها كانت متساوية ، اذ يؤكد البوزجاني الى ان علوفة الدواب هي ايضا نوع من الجرايات إلا انها لا تختلف كأختلاف الجرايات الاخرى (مخصصات الطعام) ، لان اكثر الدواب تكون علوفتها متساوية[127] .

ويلاحظ انه في حالات الغلاء ، قد تصرف رواتب الجند بكاملها عينا لا نقدا للتأثير في الاسعار واعادتها الى وضعها الطبيعي ، فنظرا لطول فترة حصار السلطان مسعود لبغداد في سنة (551 هـ/1156م) خشي الخليفة المقتفي من ظاهرة ارتفاع اسعار المواد الغذائية ، لذلك قرر " فتح الاهراء (مخازن الغلال) واقتصر للاجناد في الاعطيات على تفريق التمور فيهم والغلات . واخذوها ، واحتاجوا الى اثمانها في النفقات فرموها في الاسواق وباعوها بالدينار . فخمد بذلك استعار نار الاسعار "[128] وبسبب ارتفاع الاسعار قبل وبعد مبايعة الناصر لدين الله بالخلافة ، تقدم هذا الخليفة بعد مبايعته سنة (575هـ/1179م) مباشرة الى وزيره بان يفتح مخازن الحبوب وبيعها الى الناس وان يعطى الجند ارزاقهم عينا لا نقدا ، ففعل ذلك الوزير ، فرخصت الاسعار وكثرت الخيرات[129] .

وكان من عادة الخلفاء منح الجند والامراء هدايا يطلق عليها اسم " خلعة " وهي " ما يعطيهم الانسان غيره من الثياب منحة "[130] وكانت هذه الخلع تصرف من المخزن في مناسبتين اساسيتين هما عند مجيء خليفة جديد الى الحكم ، وعند انقضاء شهر رمضان وحلول عيد الفطر ومن المناسبة الاولى يروى انه لما استخلف المستنجد بالله في سنة (555هـ/1160م) خلع

على ارباب الدولة[131] ولما استخلف المستضيء بأمر الله في سنة (566هـ/1170م) " خلع على ارباب الدولة والقضاة والجند وجماعة من العلماء وحكى خياط المخزن انه فصل الفاً وثلاثمائة قباء ابريسم "[132] وبعد مبايعة الناصر لدين الله بالخلافة سنة (575 هـ/1179م) امر " بالخلع والتشريفات على الامراء وارباب الدولة[133] ولمناسبة بيعة المستعصم بالله بالخلافة سنة (640هـ/1242م) " فرقت الخلع من المخزن المعمور على ارابها من خدمة الباب والحاشية ومن جرت عادته بذلك فبلغت ثلاثة الاف واربعمائة ونيقاً وعشرين خلعة "[134]

اما مناسبة عيد الفطر فلدينا اشارتان عن توزيع الخلع على الامراء لمناسبة عيد الفطر الاولى تذكر انه بحلول عيد الفطر في سنة (637هـ/1239م) " خلع الخليفة المستنصر بالله على وزيره احمد بن الناقد وعلى مماليكه وعلى كافة الامراء "[135] وبلغ عدد المخلوع عليهم اكثر من ثلاثة عشر الفاً[136] اما الاشارة الثانية فتذكر انه بحلول عيد الفطر في سنة (642هـ1244م) فرقت خلع المخزن على ارابها جريا على العادة[137] .

ولابد ان نتناول في البحث نقطة جوهرية تتمثل في الترتيبات التي اتبعت في توزيع الرواتب على الجند . لقد اعتمدت الدولة العباسية على الجيش النظامي ، وجرى تنظيمه على اساس القيادات[138] حيث كان يخصص لكل امير في ديوان العرض سجلا يتضمن عدة اجناد كل امير وحليتهم[139] ويتولى مهمة تحلية الجند موظف في الديوان يسمى "المحلي"[140] حيث يذكر في التحلية اسم الرجل ونسبه وجاريه أي راتبه وسنه وقده ولونه واوصاف جبهة الرجل وحاجبيه وعينيه وانفه ، وعلاماته الفارقة [141] وكذلك لون الشعر اذ كان المحلون يتشددون حتى في ذكر لون الشعر ان كان طبيعيا او مصبوغا اذ كانوا " يقولون في ديوان عرض الجيش في بغداد لمن يخضب اذا ذكروا حليته مستعار " وهي كناية لطيفة كما يقول ابن ابي الحديد[142] ويذكر ايضا في التحلية شيات الدواب التي تعود للجند[143]

في ضوء المعلومات التي يوردها ابن وهب الكاتب ، يمكن القول ان تنظيم سجل الفرقة العسكرية كان يتم وفق النموذج الاتي[144]

اسم الفرقة العسكرية
اسم صاحب الجاري ..... مقدار الجاري ..... حليته

او بصيغة ثانية هي :[145]

اسم الفرقة العسكرية
اسم صاحب الجاري ..... حليته ..... مقدار الجاري

اما نظام توزيع الرواتب على الجند ، فانه عندما يحين موعد صرف الرواتب ، يفترض من كتاب ديوان العرض او ديوان الجند ، قيامهم باعداد عمل تفصيلي او حساب تفصيلي يتضمن اسماء الجند ومقدار راتب كل جندي فضلا عن راتب القائد ثم يثبت في اسفل العمل اعداد الجند ومجموع استحقاقهم وبضمنه استحقاق القائد[146] ولانجاز هذا العمل ، فقد خصص في ديوان العرض مجلس يتولى صرف رواتب الجند او معايشهم . يروي ان نظام الدين بن عبد المنعم النبدئيجي " جعل في ديوان العرض على اطلاق معايش الجند[147] . وهذا المجلس يشبه مجلس الاعطاء والتفرقة الذي يرد ذكره في العصر العباسي الثاني[148] ومن هذا المجلس كانت تخرج سجلات الجند التي تتضمن اسماءهم وحليهم ومبلغ رواتبهم الى موظفين يسمون " المنفقين " الذين تقع على عاتقهم مسؤولية توزيع الرواتب على الجند حيث " يتولون عرضهم ويقبض من صحة حليته منهم " ثم يقومون بعد ذلك برفع الحساب الى ديوان الجيش " بما ينفقونه ، وذكر ما يوفرونه من جاري لم يصح عرضه من البدلاء والدخلاء والغياب"[149].

اما موعد توزيع الرواتب على الجند ، فتؤكد المصادر ان الخلافة العباسية كانت كما مر سابقا ، قد خصصت للامراء والجند معاشات سنوية ، وهذا يعني ان هذه المعاشات او الرواتب تصرف مرة واحدة في السنة ولكن هذه المصادر لا تشير الى الشهر الذي تطلق به الرواتب للجند . ولكن لما كانت الخلافة العباسية قد اعتمدت في جباياتها لعوائد الضرائب على اسلوب المقاطعات في غالب الاحوال[150] ولما كانت قد جرت العادة في عهود سابقة ان يؤدي المقاطعون للدولة المبلغ المقطوع او ما يسمى حق بيت المال في المقاطعة وكذلك ضريبة الجزية على اساس السنة الهلالية (القمرية) وتحديدا في شهر محرم من شهور السنة المذكورة[151] ،

لذلك فمن غير المستبعد ان تقوم الدولة بصرف رواتب الجند في شهر محرم ايضا حيث موعد جباية اموال المقاطعات والجزية .

ويبدو ان الرواتب كانت تدفع للجند بانتظام بدليل ان المصادر التاريخية لم تسجل أي حادثة شغب قام بها الجند في هذه الفترة وحتى سنة (648هـ/1250م) ، باستثناء حادثة فردية اشار اليها مؤلف الحوادث الجامعة من ان احد الجنود الاتراك قام بمحاولة اغتيال مؤيد الدين القمي وزير المستنصر بالله في سنة (628هـ/1230م) ، وبعد فشل المحاولة والقاء القبض عليه اعترف بالدافع الذي حمله على ذلك " فذكر ان له مدة لم يصله شيء من معيشته، وهو ملازم الخدمة ، وقد اضربه ذلك ، فحمله فقره وحاجته وغيظه على ما فعل[152] .

ويبدو ان دفع الدولة رواتب الجند بانتظام ، يعود الى ان عناية الخلفاء في هذه الفترة كان منصبا بالدرجة الاساس على تنمية الضرائب والمكوس[153] كوسيلة لزيادة الموارد وتحسين الميزان المالي[154] كما كان صاحب ديوان المخزن يحث المسؤولين عن جباية الاموال بعدم تأخيرها وارسالها بسرعة الى الديوان المذكور[155] وكان صاحب المخزن بزياراته للمدن يستخدم الطيور (الحمام الزاجل) في اعلام الخليفة في بغداد بمقادير الاموال المجباة من دواوين المدن في العراق[156] .

وساعد الاستقرار السياسي على ازدهار تجارة العراق الدولية ، كما ان الاحوال السياسية والاقتصادية كانت ملائمة ، فبعد فترة طويلة من عدم توفر الفضة ، اصبح لدى دور السك في العراق والبلدان المجاورة كميات كافية لسك اعداد كبيرة من الدراهم وبدأ تدفقها من جديد من اسيا الوسطى وربما في ركب الجيوش الخوارزمية المتجه غرب فارس ومكن تزايدها المنتظم الخليفة المستنصر بالله من اصدار قطع نقدية فضية اكثر من السابق ومنع في عام (632هـ/1234م) إستعمال قطع العملات الذهبية التي حلت محل الدراهم منذ وقت طويل وبمرور الزمن اصبحت الدراهم كثيرة جدا ، حتى ان معدل صرفها انخفض وتوجب رفعها بامر الخليفة[157] .

ان غنى الخزن في خلافة المستنصر بالله جعله قادرا على دفع رواتب الجند القدامى بل المجندون حديثا ويظهر ذلك مما يرويه ابن شاكر الكتبي من ان الخليفة المستنصر بالله لما اعتنى " بجمع الجند من اقطار الارض لدفع التتار اتفق جماعة من التجار وجمعوا مالا خطيرا وسألوا الانعام عليهم بقبوله وانفاقه على الغزاة ، ودفعوا المال الى الدويدار فأمر بان يرد عليهم المال وقال: جزاكم الله الخير، يكفينا منكم الدعاء ، وفي خزائننا ما يغني عن ذلك"[158].

ويظهر ان حوادث شغب الجند وتذمرهم بسبب تأخر صرف رواتبهم بدأت زمن الخليفة المستعصم بالله (640-656هـ/1242-1258م) وابتداءا من سنة (648هـ/1250م) ، روي انه في هذه السنة " استغاث طائفة من الجند يوم الجمعة لاجل ارزاقهم وتأخرها ثم ثار اخرون في جامع السلطان ومنعوا الخطيب من صعود المنبر وذلك لاجل جامكياتهم (رواتبهم) ومستهم

الحاجة وكل ذلك من عمل الوزير بن العلقمي "[159] ويبدو ان سبب تأخر صرف الرواتب يعود الى تأخر جباية ضريبة الخراج ففي هذه السنة أي في سنة (648هـ/1250م) تأخر استيفاء ما تضمنته الجريدة المخرجة من الاموال الباقية بسبب " مزارعة ارباب الجاهات " وادى ذلك الى اختلال المخزن وقلة حاصلاته ، بشكل تعذر معه قيام الخليفة المستعصم بالله بمهامه في اكثر الاوقات[160] ولمعالجة هذه الازمة المالية ، كلف الخليفة المستعصم بالله قائده اقبال الشرابي باستخراج تلك الاموال "فاستخرجه في اسرع وقت، ومنع ارباب الجاهات بعد ذلك من الزروع منعا كليا فعادت الحال كما كانت اولا واستاقت الاموال الى المخزن ، وكثرت الحواصل "[161]

ونظرا لنجاح الدولة في حل ازمتها المالية يمكن القول ان مشكلة تأخر صرف رواتب الجند هي الاخرى قد حلت . ولكن هذه المعالجة كانت وقتية ، فالدولة قد صممت سياسة جديدة تهدف من ورائها تقليص حجم النفقات المالية المرصدة للجند واتبعت من اجل ذلك اسلوبين الاول التلكؤ في دفع رواتب الجند ، والثاني التخفيض الكبير والمتعمد لاعداد الجند المسجلين في ديوان العرض ، وهذان الاسلوبان يوضحهما ابن الكازروني بقوله " فأتفق ان عساكر بغداد تألموا غير مرة من تأخير معايشهم وترددوا الى الديوان لذلك فتارة تطلق لهم وتارة يدافعون عنها او اقتضت المقادير ان ولاة الامر اسقطوا كثيرا من الجند فلم يبق منهم الا القليل النزر" [162]. ويبدو ان الاجراء الثاني قد بدأ تطبيقه ابتداءا من سنة (650هـ/1252م) اذ يقول صاحب كتاب الحوادث الجامعة انه في هذه السنة " فارق كثير من الجند بغداد لانقطاع ارزاقهم ولحقوا ببلاد الشام "[163] ثم بلغ هذا الاجراء ذروته في سنة (655هـ/657م) ، اذ مهد له ابن العلقمي وزير المستعصم بالله باجراء تعداد عام للجيش لمعرفة حجمه وحجم الاموال المطلوب انفاقها عليه فيذكر الهمذامي في سنة (655هـ/657م) امر ابن العلقمي " العارض ان يعرض الجنود بالتدريج فوجا فوجا ، وبعد خمسة اشهر ابلغ العارض الوزير ، ان الجند قد صاروا عددا وفيرا وجيشا جرارا وان على الخليفة ان يمنح المال فعرض الوزير على المستعصم ولكنه (اعتذر)[164] ويفهم من هذه الرواية ان الخليفة المستعصم بالله ادرك ما سيقدم عليه وزيره ابن العلقمي من اسقاط الجند من الديوان . فهو وحده يتحمل مسؤولية ذلك ، وطبقا لما ورد في احد المصادر من معلومات فان ابن العلقمي دخل على المستعصم بعد العرض مقترحا عليه اسقاط (15) الف مقاتل وقال له " ان جندك كثيرون وعليك كلف كثيرة، والعدو رجع من بلاد العجم ، وعندي من الرأي ان تعطي دستورا (اذناً) لخمسة عشر الف فارس من عسكرك ، وتوفر معلومهم (رواتبهم) ، فاجابه الخليفة الى ذلك ، فخرج الوزير وعرض العسكر وانتقى منهم خمسة عشر الف فارس نقاوة العسكر واعطاهم دستورا ومنعهم من الاقامة ببغداد واعمالها ، واخرج لهم اوراق الدستور ، فتفرقوا في البلاد " [165] وكانت هذه الوجبة الاولى ثم اتبعها ابن العلقمي بوجبة ثانية ويذكر المصدر ذاته ان هذا الوزير دخل على المستعصم بعد اشهر من لقائه الاول " وعمل مثل ما عمل اولا واعطى دستورا لعشرين

الف فارس " ، فبلغ عدد ما اسقطه ابن العلقمي من الديوان (35) الف مقاتل وكان هؤلاء عدل مئتي الف فارس لشجاعتهم وحسن تدريبهم "[166] .

يظهر من هذه المعلومات ان الجند الذين اسقطهم ابن العلقمي في سنة (655هـ/1827م) هم من الجند الغرباء من الشام ومصر[167] بدليل ابعاد ابن العلقمي هؤلاء الجند عن بغداد ومنعهم من الاقامة فيها وهذا يعني عودتهم الى اوطانهم ومعهم وثائق تسريحهم . وكان هؤلاء الجند الغرباء قد بدأ الخليفة المستنصر بالله استخدامهم ابتداءً من سنة (635هـ/1237م) لمواجهة التحدي المغولي[168] وافرد لهم ديوانا سمي بديوان عرض الجيش المختص بالغرباء تمييزاً له من ديوان عرض العساكر البغدادية[169] اما الجند البغدادي فقد سرحت الدولة معظمه دون ابعادهم عن بغداد حيث " آلت احوالهم الى سؤال الناس وبذل وجوهم في الطلب في الاسواق والجوامع " [170] ومن بقي منهم ، فقد احالوا مستحقاتهم المالية على الضرائب المكسية المفروضة على ارباب الاموال واصحاب الحرف من اهل السوق والزموهم بدفعها ، وكان ذلك مثار استياء الجند والناس وبهذا الصدد يقول ابن خلدون " وضاقت الاموال على المستعصم فاسقط اهل الجند وفرق ارزاق الباقين على البياعات والاسواق وفي المعايش فاضطرب الناس وضاقت الاحوال وعظم الهرج ببغداد "[171] ويفهم من قول ابن خلدون ان الخليفة المستعصم بالله قد تخلى عن كافة التزاماته المالية حتى حيال الجند الباقين في الديوان غير ان الظروف العسكرية انذاك اقتضت من الخليفة الاحتفاظ بقوة عسكرية حتى لو كانت محدودة وما تشير اليه احدى الروايات من كون جند الخليفة المستعصم بالله عند مهاجمة الغول بغداد سنة (656هـ/1258م) كان " دون عشرة الاف "[172] صحيحا ولعل هذا العدد هو حرس الخليفة الخاص الذي احتفظ به ، فعلى وفق ما يشير وصاف في تاريخه من انه كان " في ايام خلافة المستعصم بالله " في خدمته فقط ستة الاف خيال من الحرس وعلى رأسهم قائد " [173] .

واخيرا يتوجب بحث الاسباب التي حدت بالخلافة العباسية ايام الخليفة المستعصم بالله (640هـ-656هـ/1242-1258م) الى تقليص اعداد الجند في ديوان العرض في بغداد وحرمانهم من معايشهم وسائر مخصصاتهم . ويمكن اجمال ذلك بالاتي :

1- كانت الخلافة العباسية ابتداءً من سنة (629هـ/1231م) تراقب الغزو المغولي للمشرق الاسلامي وخطورة ذلك وكان الحكم انذاك للخليفة المستنصر بالله (623-640هـ/1226-1242م) الذي اهتم بامر المغول ويعود هذا الاهتمام الى ادراك هذا الخليفة بان غارات المغول خاصة وبعد تمكنهم من اسقاط الدولة الخوارزمية كانت قد وصلت العراق الاعلى (أي إقليم الجزيرة) وان استمرار هذه الغارات من دون التصدي لها ستؤدي الى اجتياح الدولة العباسية في بغداد . وعليه قرر الخليفة المستنصر بالله الاكثار من الجند[174] . وبهذا الصدد يقول المقريزي " واخرج الخليفة الاموال ، فوقع الاستخدام (أي التسجيل في الديوان)

في جميع البلاد لحركة التتر " [175] ونتيجة لهذا التوسع في التجنيد ، بلغ عدد الجيش في ايامه حولي (100) الف جندي[176] وغني عن البيان القول ان استخدام الخليفة لهذا العدد لابد ان تشكل نفقاتهم ارهاقا لا يطاق على مخزن الدولة التي اخذت تعاني من نقص مواردها .

2- ضيق نطاق الدولة العباسية انذاك التي اقتصرت على العراق فقط[177] وهذا يعني ضيق نطاق الجباية ايضا . ثم اخذ المغول يزاحمون الخلفاء ابتداءا من خلافة المستنصر بالله في النطاق الذي تبقى لهم ، وملكوا أكثره [178] .

3- ويلاحظ ان تجارة العراق الدولية بدأت بالتعثر ابتداءً من منتصف القرن السابع للهجرة . ذلك ان هجمات المغول لم تقتصر على حدود بلاد فارس وحسب ، بل اغاروا على الجزيرة حتى بلغوا حران والرها ونهبوا دياربكر وميا فارقين ، واصبحت الطرق جراء ما وضعوه هنا وهناك من العصابات وقطاع الطرق غير مألوفة وكثر السطو والسلب والنهب حتى روي ان قافلة كانت متجه من حران الى بغداد فخرج عليها جماعة من المغول واخذوا منها اموالا كثيرة ثم قتلوا من فيها من الشيوخ وساقوا الصبيان والنساء . ووصلت الاخبار بغداد فخاف اهلها خوفا شديدا ولكن المغول عادوا الى قواعدهم في اذربيجان [179] " لقد كان هدف المغول من استعمال هذا الاسلوب هو شل الحركة التجارية بين بغداد وما جاورها من البلدان وجعل البلد يعيش تحت ضغط اقتصادي خانق ولتأييس الناس من قابلية الدولة على حماية الطرق والمرافق الاخرى [180] . ولما كانت الضرائب والمكوس والغرامات التي فرضتها الدولة على التجار ، تشكل احد موارد الدولة المالية [181] فلابد ان يصاحب ركود التجارة انذاك قلة في عائدات الدولة من جراء ذلك .

4- لقد تعرض العراق الى نكبات اقتصادية بدءا من سنة (646هـ/1248م) ففي هذه السنة ابتليت البلاد بامطار غزيرة وفيضانات وما تبعها من انتشار الامراض وارتفاع الاسعار ، وكان تأثير هذه الكارثة كبيرا ، وضررها عاما حتى شمل بغداد والموصل واربل وغيرها من البلاد وامتنع الناس عن الزرع وغرقت قرى كثيرة كما غرق معظم الجانب الغربي من بغداد ثم بدأت النكبات من جديد ابتداءاً من سنة (650هـ/1252م) ولمدة خمس سنوات (650-651-652-653-654هـ) . [182] .

5- واذا كانت الظروف الموضوعية التي مرت بها الدولة العباسية في السنوات الاخيرة من حكمها قد رمت بظلها على مخزنها . ومن ثم اجراءات الدولة في اسقاط اكثرية الجند من الديوان . فان هناك ظروفا ذاتية تتعلق بالدولة نفسها اسهمت هي الاخرى فيما آلت اليه المؤسسة العسكرية من تدهور وانحطاط ، منها تهرب الوجهاء والمتنفذين في الدولة من أداء الضرائب وما ادى ذلك من نقص وارد المخزن في بغداد ، ومن ثم ارتباك الخليفة المستعصم

بالله من انجاز مهامه [183] ، ومنها ضعف شخصية الخليفة المذكور وحبه جمع المال واهمال الجند وعدم مباشرته الامور بنفسه ، حيث القى مقاليد حكمه الى وزيره ابن العلقمي [184] .

يتضح من خلال عرض البحث ، ان الخلافة العباسية ، بعد تحررها من التسلط السلجوقي ، وانشائها للمؤسسة العسكرية ، الذي يشكل المماليك (العبيد) عمودها الفقري ، لجأت الى اسلوبين لدفع مستحقات منتسبي مؤسساتها العسكرية المالية . الاول : الاقطاع العسكري للامراء عوضا عن رواتبهم ، والذي هو في حقيقة الامر ، استمرار للاقطاع الموروث عن السلاجقة ، سيما الاقطاع الاداري . ولم يكن الاقطاع العسكري يورث لانه كان اقطاع استغلال لا اقطاع تمليك ، أي انه كان اقطاعا مرحليا ، ينتهي حق المقطع في الاقطاع بوفاته وانتهاء خدمته العسكرية . اما الاسلوب الثاني فيتمثل في دفع رواتب الجند نقداً ، او عينا في اوقات الغلاء ، وكانت ادارة هذا الاسلوب من ضمن مسؤوليات ديوان العرض . وقد اتبعت الخلافة هذه الصيغة أي دفع الرواتب النقدية في بغداد خاصة ، حيث النقد فيها متوافر، ولايوجد فيها اراضٍ للزراعة . ولم تكن هذه الرواتب تورث حالها حال الاقطاع العسكري ، ويبدو ذلك من معظم وقائع الترقية التي تناولها البحث ، وكان اولاد الجند والامراء المتوفين ، يعرضون عن رواتب ابائهم ، بمنحهم رتباً عسكرية ، على الاغلب صغيرة ، رعاية وتكريما لهم . وقد ارتبط التزام الخلافة بدفع مستحقات الجند المالية فضلا عن مخصصاتهم ، بوضعها المالي ، والذي كان تغذية الضرائب والمكوس ، لذلك فعندما اختل الوضع المالي للخلافة لجأت الى اسلوبين . الاول التلكؤ في دفع مستحقات الجند المالية ، والثاني التسريح المبرمج والممنهج للجند من الديوان ، وحصل ذلك في خلافة المستعصم بالله (640-656هـ/1242-1258م) ، فكان ذلك سببا مركزيا لسقوط بغداد وزوال الخلافة العباسية على يد المغول في سنة (656هـ/1258م) .

الهوامش :

(1) فهد ، بدري محمد ، تاريخ العراق في العصر العباسي الاخير ، مطبعة الارشاد بغداد – 1973 ، ص52–53

(2) الصفدي ، صلاح الدين خليل بن ايبك ، الوافي بالوفيات ، ج2 ، باعتناء هلموت ريتر ، فسبادن ، 1961 ، ص95 .

(3) كلاوستر ، كارل ال ، دراسة في الادارة المالية في العصر العباسي ، ترجمة وتعليق عبد الجبار ناجي ، بيت الحكمة ، بغداد – 2001 ، ص72 .

(4) الذهبي ، شمي الدين ، المختار من تاريخ ابن الجزري ، تحقيق : خضير عباس المنشداوي ، دار الكتاب العربي ، بيروت – 1988 ، ص119 .

(5) المقريزي ، تقي الدين ، السلوك لمعرفة دول الملوك ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت – 1997 ، ج1 ، ص380 .

(6) ابن الكازروني ، ظهير الدين ، مختصر التاريخ ، تحقيق : مصطفى جواد ، مطبعة الحكومة ، بغداد – 1970 ، ص272 .

(7) ابن شاهنشاه الايوبي ، محمد بن تقي الدين بن عمر ، مضمار الحقائق وسر الخلائق ، تحقيق : حسن حبشي ، عالم الكتب ، القاهرة –1968 ، ص73–74 .

(8) المصدر نفسه ، ص169 ، 210 ، 211 . السمعاني ، ابو سعد ، الانساب ، تقديم وتعليق : عبد الله عمر البارودي ، دار الجنان ، بيروت – 1988 ، ج4 ، ص109–110 .

(9) ابن الكازروني ، ظهير الدين ، مقامه في قواعد بغداد في الدولة العباسية ، تحقيق : كوركيس عواد وميخائيل عواد ، مجلة المورد ، العدد الرابع ، بغداد –1979 ، ص435 .

(10) الخوارزمي ، ابو عبدالله محمد بن احمد بن يوسف ، مفاتيح العلوم ، حققه ابراهيم الديباري ، دار الكتاب العربي ، بيروت –1988 ، ص90 . ابن شاهنشاه الايوبي ، المصدر السابق ، ص127 .

(11) اللخمي ، بن هشام (ت 577هـ) شرح فصيح اللغة ، تحقيق مهدي عبيد جاسم ، مطبعة فنون بغداد ، بغداد –1988 ، ص69 .

(12) ابن الحيان ، ابو منصور ، شرح الفصيح باللغة ، دراسة وتحقيق : عبد الجبار جعفر القزاز ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد –1991 ، ص122 .

(13) ابن شاهنشاه الايوبي ، المصدر السابق ، ص90 .

(14) ابن وهب الكاتب ، ابو الحسين اسحاق بن ابراهيم بن سليمان ، البرهان في وجوه البيان ، تحقيق احمد مطلوب وخديجة الحديثي ، مطبعة العاني ، بغداد ، 1967 . ص365–367 .

(15) المخزومي ، ابو الحسن علي بن عثمان ، ديوان الجيش ، مجلة الاجتهاد ، العدد الاول ، بيروت –1988 ، ص309 .

(16) البنداري ، الفتح بن علي بن محمد ، تاريخ دول ال سلجوق ، دار الافاق الجديدة ، بيروت – 1988 ، ص216 . المقريزي ، المصدر السابق ، ج1 ، ص146 .

(17) ابن دحية ، عمر بن ابي علي حسن بن علي ، النبراس في تاريخ خلفاء بني العباس ، صححه وعلق عليه عباس العزاوي ، مطبعة المعارف ، بغداد – 1946 ، ص157 .

(18) السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن ، تاريخ الخلفاء ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، مكتبة الشرق الجديد ، بغداد – 1987 ، ص438 .

(19) ابن دحية ، المصدر السابق ، ص57 . البنداري ، المصدر السابق ، ص216–217 . الحسيني ، صدر الدين بن علي ، اخبار الدولة السلجوقية ، عنى بتصحيحه محمد اقبال ، دار الافاق الجديدة ، بيروت – 1984 ، ص131 ، 137 ، 138.

(20) ابن الطقطقا ، محمد بن علي طباطبا ، الفخري في الاداب السلطانية والدول الاسلامية ، دار صادر ، بيروت –د.ت ، ص317 .

(21) السامرائي ، حسام الدين ، تطور ملكية الاراضي في العصور العباسية ، في الادارة المالية في الاسلام، مؤسسة آل البيت ، عمان – 1989 ، ص517 .

(22) ابن الفرات ، ناصر الدين محمد عبد الرحيم ، تاريخ ابن الفرات ، عنى بتصحيحه ونشره حسن محمد الشماع ، مطبعة حداد ، البصرة –1967 ، م4 قسم1 ، ص121 .

(23) ابن الساعي، ابو طالب علي بن انجب تاج الدين ، الجامع المختصر في عنوان التواريخ وعيون السير، ج9، تحقيق : مصطفى جواد ، طبع في المطبعة السريانية الكاثوليكية ، بغداد–1934 ، ص46 –47، 219–220 .

(24) اشتور ، آ ، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للشرق الاوسط في العصور الوسطى ، ترجمة عبد الهادي عبلة ، دار قتيبة ، دمشق–1985 ، ص297 .

(25) ابن الفوطي ، كمال الدين عبد الرزاق بن احمد الشيباني ، تلخيص مجمع الاداب في معجم الالقاب ، تحقيق : مصطفى جواد . المطبعة الهاشمية ، دمشق 1962–1967 ، ج4 ، قسم2 ، ص34 .

(26) الغساني ، الملك الاشرف ، العسجد المسبوك ، تحقيق شاكر محمود عبد المنعم ، دار البيان ، بغداد – 1975 ، ص537 .

(27) انظر خصباك ، جعفر حسين ، احوال العراق الاقتصادية في عهد الايلخانين ، مستل من مجلة كلية الاداب ، العدد الرابع ، بغداد–1961 ، ص10–13 . فهد ، المرجع السابق ، ص324 –332 .

(28) ابو البقاء ، هبة الله الحلي ، المناقب المزيدية في اخبار الملوك الاسدية ، تحقيق : محمد عبد القادر خريسات وصالح موسى درادكة ، مركز زايد للتراث والتاريخ ، العين 2000 م ، ج2 ، ص367 .

(29) المصدر نفسه ، ج2 ، ص516 .

(30) انظر خصباك ، المرجع السابق ،ص 11–12 ، 14.

(31) انظر لامبتون ، آن ، نظرات في الاقطاع ، ترجمة رضوان السيد ، مجلة الاجتهاد ، العدد الاول ، بيروت–1988 ، ص285–286 .

(32) انظر ابن الغملاس ولاة البصرة ومتسلموها ، دار منشورات البصري ، البصرة –1962 ، ص50 ، الدوري، عبد العزيز، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي ، ط4 ، دار الطليعة ، بيروت –1982، ص67 .

(33) ابن الفوطي ، تلخيص ، ج4 ، قسم 3 ، ص489 . قوسان : كورة كبيرة ونهر عليه مدن ، وقرى بين النعمانية وواسط ونهره الذي يسقي زروعه يقال له : الزاب الاعلى . ياقوت ، المصدر السابق ، م4 ، ج7 ، ص100 .

(34) ابن الفوطي ، تلخيص معجم الادباء في معجم الالقاب ، ج5 ، باعتناء الحافظ محمد عبد القدوس القاسمي ، لاهور –1940 ، ح5 ، ص86 .

(35) الذهبي ، شمس الدين ، تاريخ الاسلام ووفيات المشاهير والاعلام حققه وضبط نصه بشار عواد معروف واخرون مؤسسة الرسالة ، بيروت –1988 ، الطبقة الرابعة والستون (631–640هـ) ، ص407 .

(36) ابن الشعار الموصلي ، كمال الدين ابي البركات المبارك ، قلائد الجمان في فرائد شعراء هذا الزمان ، تحقيق كامل سلمان الجبوري ، دار الكتب العلمية ، بيروت –2005 ، ج1 ، ص228 ، ج2 ، ص106 ، 188 .

(37) ابن الفوطي ، منسوب اليه خطأ ، الحوادث الجامعة والتجارب النافعة في المائة السابعة ، تحقيق مصطفى جواد ، مطبعة الفرات ، بغداد –1351هـ ، ص227 .

(38) ابن الشعار الموصلي ، المصدر السابق ، ج1 ، ص250 .

(39) ابن شاهنشاه الايوبي ، المصدر السابق ، ص118 .

(40) ابن الفوطي ، تلخيص ، ج4 ، قسم 3 ، ص500 .

(41) ابن الساعي ، المصدر السابق ، ص827 .

(42) آشتور ، المرجع السابق ، ص276 .

(43) ابن العديم ، عمر بن ابي جرادة ، بغية الطلب في تاريخ حلب ، حققه سهيل زكار ، دار الفكر العربي، بيروت – د.ت ، ج8 ،ص 1361 .

(44) كلود ، كاهن ، تطور الاقطاع الاسلامي ما بين القرنين التاسع والثالث عشر ، ترجمة جورج كتورة ، مجلة الاجتهاد ، العدد الاول ، بيروت–1988 ، ص272 هامش رقم(1)

(45) ابن الفرات ، المصدر السابق ، ج4 ، قسم 1 ، ص148 . انظر الدوري ، عبد العزيز ، تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري ، ط2 ، دار المشرق ، بيروت – 1974 ، ص42 ، 184 . السامرائي ، حسام الدين مجالات الضرائب على الارض والانتاج الزراعي في الادارة المالية في الاسلام ، مؤسسة آل البيت ، عمان 1990 ، ج3 ، ص790–791 .

(46) انظر غرس النعمة ، ابو الحسن محمد بن هلال الصابئ ، الهفوات النادرة ، تحقيق صالح الاشتر ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، د.ت ، ص298 ، 324 . المخزومي ، المصدر السابق ، ص308 ، 309 .

(47) ابن الفوطي ، تلخيص ، ج5 ، ص86 .

(48) ابن الشعار الموصلي ، المصدر السابق ، ج6 ، ص212 ، 269 .

(49) سميل ، ر.سي ، الحروب الصليبية ، ترجمة سامي هاشم ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت – 1981 ، ص74 .

(50) ابن الفوطي ، منسوب ، الحوادث الجامعة ، ص104

(51) ابن مماتي ، الاسعد ، قوانين الدواوين ، تحقيق عزيز سوريا عطية ، مطبعة مصر الرد على سير الاوزاعي ، دار الكتب العلمية ، بيروت د.ت ، ص68 .

(52) ابن الفوطي ، منسوب ، حوادث ، ص105 .

(53) انظر ابن شاهنشاه الايوبي ، المصدر السابق ، ص123 ، ابن الساعي ، المصدر السابق ، ص15 . ابن النجار ، ذيل تاريخ بغداد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، د.ت ، ج3 ، ص47 .

(54) الماوردي ، الحسن بن علي ، الاقرار بالحقوق والمواهب والمواريث في الحاوي ، تحقيق طاهر اسماعيل محمد البرزنجي ، مكتبة الشرق الجديد ، بغداد –1987 ، ص326 ، 389. ابو يوسف ، الرد على سير الاوزاعي ، تصحيح ابو الوفا الافغاني ، دار الكتب العلمية ، بيروت –د.ت ، ص68 .

(55) التميمي ، تقي الدين عبد القادر ، الطبقات السنية في تراجم الحنفية ، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو ، دار الرفاعي ، الرياض –1983 ، ج8 ، ص254–255 .

(56) ابن الفوطي ، منسوب ، الحوادث الجامعة ، ص105 .

(57) ابن خلكان ، ابو العباس شمس الدين احمد بن محمد ، وفيات الاعيان ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد مطبعة السعادة ، القاهرة 1948 –1949 ، ج4 ، ص466 ، ابن الساعي ، المصدر السابق ، ص282 .

(58) ياقوت الحموي ، معجم الادباء ، دار الفكر ، بيروت –1980 ، ج18 ، ص466 .

(59) انظر المخزومي ، المصدر السابق ، ص311–312 . ابن الفرات ، المصدر السابق ، ج4 ، قسم1 ، ص143، 147 ، 148 .

(60) شعبان ، محمد عبد الحي ، الدولة العباسية ، الاهلية للنشر والتوزيع ، بيروت –1981 ، ص197 . انظر عبد الجبار ناجي وحسين البهادلي ، بغداد في كتابات الرحالة العرب والاجانب ، بيت الحكمة بغداد –2003 ، ص474 اشتور ، المرجع السابق ، ص338 .

(61) ابن الفوطي ، منسوب ، الحوادث ، ص160 ، 362 . ابن الكازروني ، مختصر ، ص256 .

(62) ابن شاهنشاه الايوبي ، المصدر السابق ، ص11 .

(63) الذهبي ، المختار ، ص227 .

(64) ابن الساعي ، الجامع المختصر ، ص355 نقلا عن مخطوطة انسان العيون .

(65) ابن شاهنشاه الايوبي ، المصدر السابق ، ص85 ، الذهبي ، المختار ، ص228

(66) ابن الساعي ، المصدر السابق ، ص21، 65 ، 74 .

(67) القلقشندي ، ابو العباس احمد ، صبح الاعشى في صناعة الانشا ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، 1922 ، ج4 ، ص16

(68) ابن شاهنشاه الايوبي ، المصدر السابق ، ص118 . ابن الفوطي ، تلخيص ، ج4 قسم3 ، ص493 .

(69) ابن الفوطي ، منسوب ، حوادث ، ص105 .

(70) ابن الفوطي ، تلخيص ، ج4 ، قسم 1 ، ص281 ، ج4 ، قسم3 ، ص487 .

(71) يقول ابن كثير ، البداية والنهاية ، ج10 ، ص51 " ولاشك ان بني العباس كان السواد شعارهم واخذوا ذلك من دخول رسول الله (ﷺ) مكة يوم الفتح وعلى رأسه عمامة سوداء ، فأخذوها بذلك وجعلوه شعارهم في الاعياد والجمع والمحافل . كذلك كان جندهم لابد ان يكون على احدهم شيء من السواد .

(72) ابن الفوطي ، منسوب ، حوادث ، ص260 والشربوش : كلمة فارسية معناها غطاء الرأس وفي العربية : قلنسوة طويلة اعجمية ، وتلبس بدل العمامة ، وكانت شارة للامراء ، وكان الشربوش يلبس عادة مع الخلع السلطانية ابراهيم ، رجب عبد الجواد ، المعجم العربي لاسماء الملابس ، دار الافاق العربية، القاهرة – 2002 . القباء : ثوب يلبس فوق الثياب او فوق القميص ويتمنطق عليه . ابراهيم، المرجع السابق ، ص357 .

(73) الغساني ، المصدر السابق ، ص591 .

(74) الذهبي ، المصدر السابق ، الطبقة الثالثة والستون (621–630هـ) ص27 .

(75) الغساني ، المصدر السابق ، ص552 ، 591 ، 605 ، 634 . الكوسات : صنوجات من نحاس شبه الترس الصغير ، يدق باحدهما على الاخر بايقاع مخصوص ويسمى الذي يضرب بها كوسي . القلقشندي ، المصدر السابق ، ج4 ، ص1329 .

(76) المصدر نفسه ، ص602 . ابن الفوطي ، ج4 ، قسم 3 ، ص1024 . الغواشي : جمع غاشية وهي سرج من اديم مخروزة بالذهب تحمل بين يدي الامير عند الركوب في المواكب كالميادين والاعياد ويحملها الركاب دارية . القلقشندي ، المصدر السابق ، ج4 ، ص7 .

(77) الغساني ، المصدر السابق ، ص612 .

(78) ابن الفوطي ، تلخيص ، ج4 ، قسم 3 ، ص1024 .

(79) التميمي ، المصدر السابق ، ج2 ، ص255 .

(80) ابن شاهنشاه الايوبي ، المصدر السابق ، ص118 .

(81) الغساني ، المصدر السابق ، ص543 ، 493 .

(82) ابن شاهنشاه الايوبي ، المصدر السابق ، ص118 . ابن الفوطي ، تلخيص ، ج4 ، قسم 3 ، ص493.

(83) ابن الفوطي ، تلخيص ، ج4 قسم3 ، ص136 ، 138 .

(84) المصدر نفسه ، ج4 ، قسم 1 ، ص281 ، قسم3 ، ص487 .

(85) ابن الفوطي ، منسوب ، حوادث ، ص105 .

(86) ابن الفوطي ، تلخيص ، ج4 ، قسم 3 ، ص512 .

(87) المصدر نفسه ، ج4 ، قسم 3 ، ص136–137 .

(88) القلقشندي ، المصدر السابق ، ج4 ، ص15–16

(89) السيوطي ، المصدر السابق ، ص445 .

(90) ابن الفوطي ، تلخيص ، ج4 قسم 3 ، ص512 .

(91) المصدر نفسه ، ج4 قسم3 ، ص512

(92) ابن الفوطي ، منسوب ، حوادث ، ص309 .

(93) الغساني ، المصدر السابق ، ص591 .

(94) ابن شاهنشاه الايوبي ، المصدر السابق ، ص118 .

(95) ابن الفوطي ، تلخيص ، ج4 قسم 3 ، ص490 .

(96) الغساني ، المصدر السابق ، ص549–550 .

(97) المصدر نفسه ، ص581 .

(98) المصدر نفسه ، ص588

(99) ابن الساعي ، المصدر السابق ، ص75–76 . انظر ابن الفوطي ، تلخيص ، ج4 قسم3 ، ص520 .

(100) ابن الفوطي ، تلخيص ، ج4 قسم2 ، ص1024 .

(101) المصدر نفسه ، ج4 ، قسم 3 ، ص137 .

(102) الغساني ، المصدر السابق ، ص587–588 .

(103) ابن الفوطي ، تلخيص ، ج4 ، قسم 3 ، ص511 .

(104) المصدر نفسه ، ج4 قسم2 ، ص1073 .

(105) الغساني ، المصدر السابق ، ص497 .
(106) ابن الفوطي (منسوب) حوادث ، ص189 .
(107) الغساني ، المصدر السابق ، ص602 . فهد ، المرجع السابق ، ص250
(108) ابن الجوزي ، ابو الفرج عبد الرحمن ، المنتظم في تاريخ الملوك والامم ، الدار الوطنية ، بغداد 1990 ، ج10 ، ص195 .
(109) ابن الساعي ، المصدر السابق ، ص40 .
(110) المصدر نفسه ، ص150 ، 212 .
(111) ابن الفوطي ، منسوب ، حوادث ، ص50 .
(112) ابن شاهنشاه الايوبي ، المصدر السابق ، ص171 .
(113) القلقشندي ، المصدر السابق ، ج4 ، ص15 .
(114) ابن الكازروني ، مختصر ، ص256 .
(115) ابن منظور ، الافريقي ، لسان العرب المحيط ، دار صادر–بيروت ، د.ت ، ج4 ، ص620
(116) ابن شاهنشاه الايوبي ، المصدر السابق ، ص39 .
(117) ابن الفوطي ، منسوب ، حوادث ، ص168–169 .
(118) ابن جبير ، ابو الحسن محمد بن احمد ، رحلة ابن جبير ، دار مكتبة الهلال ، بيروت –1981 ، ص173 .
(119) دوزي ، رينهارت ، تكملة المعاجم العربية ، ترجمة محمد سليم النعيمي ، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد 1980–1991 ، ج8 ، ص43 .
(120) السيوطي ، تاريخ ، ص462 . انظر ابن الفوطي ، منسوب ، حوادث ، ص71 .
(121) ابن شاكر الكتبي ، محمد ، فوات الوفيات ، تحقيق احسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت –1974 ، ج2 ، ص412 .
(122) ابن الساعي ، المصدر السابق ، ص355 .
(123) ابن شاهنشاه الايوبي ، المصدر السابق ، ص127 .
(124) البوزجاني ، ابو الوفاء ، علم الحساب العربي ، تحقيق احمد سعيدان ، دار الفرقان ، عمان –1971، ص342 ، 343 .
(125) ابن شاهنشاه الايوبي ، المصدر السابق ، ص178 . الغساني ، المصدر السابق ، ص521 .
(126) ابن خلكان ، المصدر السابق ، ج4 ، ص195 . مرتضى افندي ، نظمي زادة ، كلشن خلفا ، نقله الى العربية موسى كاظم نورس ، مطبعة الاداب ، النجف الاشرف –1971 ، ص128 .
(127) البوزرجاني ، المصدر السابق ، ص344 . (حساب العلوفة)
(128) البنداري ، المصدر السابق ، ص231 .
(129) ابن شاهنشاه الايوبي ، المصدر السابق ، ص11
(130) الفيومي ، احمد بن محمد بن علي المقري ، المصباح المنير ، دار الكتب العلمية ، بيروت–د.ت ، ص138 .
(131) ابن الجوزي ، المصدر السابق ، ج10 ، ص194 .
(132) المصدر نفسه ، ج10 ، ص223

(133) ابن شاهنشاه الايوبي ، المصدر السابق ، ص39 .
(134) الغساني ، المصدر السابق ، ص512.
(135) المصدر نفسه ، ص491
(136) الذهبي ، المصدر السابق ، الطبقة الرابعة والستون (631–640هـ) ص28 .
(137) الغساني ، المصدر السابق ، 532 .
(138) المطرزي ، ابو الفتح ناصر بن عبد السيد بن علي الخوارزمي ، المغرب في ترتيب المغرب ، دار الكتاب العربي ، بيروت – د.ت ، ص395 .
(139) النويري ، شهاب الدين احمد بن عبد الوهاب ، نهاية الارب في فنون الادب ، دار الكتب المصرية ، القاهرة 1929 –1949 ، ج8 ، ص206–207 .
(140) البنداري ، تاريخ ، ص193 .
(141) ابن وهب الكتاب ، ابو الحسين اسحاق بن اباهيم بن سليمان ، البهان في وجوه البيان ، تحقيق احمد مطلوب وخديجة الحديثي ، مطبعة العاني ، بغداد–1967 ، ص365–368 ، النويري ، المصدر السابق ، ج8 ، ص207 .
(142) ابن ابي الحديد ، شرح نهج البلاغة ، تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم ، دار احياء التراث العربي ، بيروت –1965 ، ج18 ، ص125.
(143) الثعالبي ، ابو منصور فقه اللغة ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت –د.ت ، ص53 .
(144) ابن وهب الكاتب ، المصدر السابق ، ص367–368 .
(145) المصدر نفسه ، ص368 .
(146) المصدر نفسه ، ص367–368 .
(147) ابن الفوطي ، منسوب ، حوادث ، ص362 .
(148) الصابي ، ابو اسحق ابراهيم بن هلال بن زهرون ، الوزراء ، تحقيق عبد الستار فرج ، دار احياء الكتب العربية ، القاهرة –1958 ، ص26 ، 27 .السامرائي ، حسام قوام ، المؤسسات الادارية في الدولة العباسية ، مكتبة دار الفتح ، دمشق –1971 ، ص255 ، 257 .
(149) ابن وهب الكاتب ، المصدر السابق ، ص368 .
(150) فهد ، المرجع السابق ، ص296–300 .
(151) القلقشندي ، المصدر السابق ، ج13 ، ص154 ، 156 ، 140 . البوزجاني ، المصدر السابق ، ص278–279 .
(152) ابن الفوطي ، منسوب ، حوادث ، ص23 .
(153) انظر ابن الساعي ، المصدر السابق ، ص248–249 . الدواداري ، ابو بكر عبد الله بن ايبك ، كنز الدرر وجامع الغرر ، ج7 ، تحقيق عبد الفتاح عاشور ، القاهرة – 1972 ، ص273 . ابن الكازروني ، المختصر ، ص268 . ابراهيم ، ناجية عبد الله ، ريف بغداد ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد – 1987 ، ص346 .
(154) اشتور ، المرجع السابق ، ص99 .
(155) ابن الفوطي ، منسوب ، حوادث ، ص178–179 .
(156) المصدر نفسه ، ص228

(157) المصدر نفسه ، ص71 ، 223 ، 224 . اشتور ، المرجع السابق ، ص290 .

(158) ابن شاكر الكتبي ، المصدر السابق ، ج4 ، ص170 .

(159) الذهبي ، المختار ، ص227 .

(160) الغساني ، المصدر السابق ، ص576–577 . ولهؤلاء المتنفذين اقطاعات كبيرة واملاك واسعة . الصفدي ، الوافي بالوفيات ، ح9 ، ص359 .

(161) المصدر نفسه ، ص577

(162) ابن الكازروني ، مختصر ، ص270 .

(163) ابن الفوطي ،منسوب ، حوادث ، ص61 .

(164) الهمذاني ، رشيد الدين فضل الله ، جامع التواريخ ، نقله الى العربية محمد صادق نشأت واخرون ، دار احياء الكتب العربية ، القاهرة –1960 ، م2 ج1 ، ص274 .

(165) ابن دقماق ، الجوهر الثمين في سيرة الملوك والسلاطين ، تحقيق كمال الدين عز الدين ، عالم الكتب، بيروت –1985 ، ج1 ، ص221 .

(166) المصدرنفسه ، ج1 ، ص221 .

(167) المقريزي ، المصدر السابق ، ج1 ، ص365 ، 380 ، 415 .

(168) انظر الايوبي، الملك الناصر داود بن عيسى ، الفرائد الجلية في الفراد الناصرية ، تحقيق ناظم رشيد، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد –1992 ، ص213–214 . الذهبي ، المختار ، ص166 . المقريزي ، السلوك ، ج1 ، ص365 ، 380 .

(169) ابن الفوطي ، منسوب ، حوادث ، ص103 .

(170) المصدر نفسه ، ص320–321 .

(171) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون ، منشورات الاعلمي للمطبوعات . بيروت –1971 ، ج3 ، ص537.

(172) الذهبي ، المختار ، ص144

(173) مرتضى زادة ، المصدر السابق ، ص137

(174) الايوبي ، المصدر السابق ، ص213–214 .

(175) المقريزي ، السلوك ، ج1 ، ص365 .

(176) المقريزي ، المصدر نفسه والجزء ، ص415 .

(177) انظر مصطفى جواد ، الخلافة على عهد الناصر لدين الله في الجامع المختصر لابن الساعي ، ج9 ، طبع في المطبعة السريانية الكاثوليكية ، بغداد –1934 ، ص30 . فهد ، المرجع السابق ، ص7 .

(178) ابن خلدون ، المصدر السابق ، ج3 ، ص536 .

(179) المقريزي ، السلوك ، ج1 ، ص477 ، الساعدي ، محمد حسين مؤيد الدين ، بن العلقمي واسرار سقوط الدولة العباسية ، مطبعة النعمان ، النجف الاشرف ، د.ت ، ص86 .

(180) الساعدي ، المرجع السابق ، ص86 .

(181) انظر ابن خلدون ، المقدمة ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت–1982 ، ص497 ، ابن الفرات ، المصدر السابق ، ج4 قسم1 ، ص135 .

(182) ابن الفوطي ، منسوب ، حوادث ، ص267 ،273 ، 277 ، 317–318 . القزاز ، محمد صالح داؤد ، الحياة السياسية في العراق في العصر العباسي الاخير (512–656هـ) مطبعة القضاء ، بغداد–1972 ، ص321 .

(183) الغساني ، المصدر السابق ، ص576–577 .

(184) المقريزي ، السلوك ، ج1 ، ص501 ، ابن الكازروني ، المصدر السابق ، ص270 .ابن الفوطي ، منسوب، حوادث ، ص321 . السيوطي ، المصدر السابق ، ص464 . الدواداري ، المصدر السابق، ج7، ص349–350 .